

**الاستثمار الأجنبي المباشر
الوارد الى دول مجلس التعاون الخليجي**

ر. أبحاث / هيفاء نجيب مهودر
وحدة النشر العلمي / مركز دراسات الخليج العربي

إن الأستثمار الأجنبي المباشر الم تدفق الى دول مجلس التعاون يتسم بالتذبذب والانخفاض ، كما أن دول مجلس التعاون تفاوت فيما بينها في حجم هذه التدفقات ، فقد استحوذت الامارات العربية على مانسبته (٦٢%) من متوسط اجمالي الاستثمارات الواردة الى دول المجلس للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٥ ، وهي تشكل اعلى نسبة بالم مقارنة مع دول المجلس الاخرى ، بينما تحتل الكويت النسبة الاقل حيث بلغت (١%) من متوسط اجمالي الاستثمارات الواردة الى دول المجلس للمدة نفسها .

واحتلت السعودية المرتبة الثانية في استقطاب الاستثمار الاجنبي كمتوسط للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٥ ، ويمكن القول ان ازالة الحواجز امام الاستثمار فيها جعلت منها تجذب استثمارات اجنبية تقدر قيمتها بـ (٧٥٩,٨) مليون دولار كمتوسط سنوي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٥ ، والمستثمرون الرئيسيون هم فرنسا والمانيا والهند واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة ، ويشكل قطاع الصناعة التحويلية والخدمات المستفيدين الاساسيين من هذه الاستثمارات ، وقد سجل اكبر عدد لتراخيص الاستثمار ، والتي قدرت بـ (٢٢٢٠) ترخيصاً لمشتغلين اجانب في السعودية ، وكذلك الحال في قطر والبحرين ، فمعظم الاستثمارات كانت في القطاع الصناعي .

وفي العامين ١٩٩٩-٢٠٠١ أصبح مستوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة سالباً وذلك بسبب صدور تشريعين هما قانون الشركات التجارية الاماراتي وقانون تنظيم الوكالات التجارية الاماراتي اللذان يضعان حواجز امام المستثمرين الاجانب من خلال اجبارهم على اتخاذ شركاء محليين يملكون (٥١%) من رأس المال ووكلاء محليين لبيع منتجاتهم ، ويمكن ارجاع سبب

استقطاب الامارات لأكبر نسبة من اجمالي الاستثمارات الواردة الى دول المجلس خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٥ الى الآتي :

(١) اقامة المشروعات التي تتمتع بالترابطين الامامي والخلفي مع المشروعات القائمة وتشجيع الاحلال محل الواردات لسد احتياجات السوق المحلي ودعم المشروعات الموجهة للتصدير .
(٢) التركيز على الصناعات الكثيفة رأس المال والمشروعات المعتمدة على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي .

(٣) تشجيع زيادة الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة من خلال الدخول في شراكة استراتيجية مع الشركات الاجنبية المتخصصة او عن طريق شراء التراخيص الخاصة بأستعمال طرق الانتاج المتقدمة وتأتي السعودية وقطر بالمرتبتين الثانية والثالثة ، بينما باقي دول المجلس ، البحرين وعُمان وقطر فقد كان نصيبها ضعيفاً نسبة الى المجموعة الاولى .

وعلى الرغم من انخفاض مستوى التدفقات الواردة في البحرين وعُمان وقطر ، الا ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تلعب الدور الكبير في اقتصادات هذه الدول الثلاث ويمكن القول ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد على مستوى حجم الناتج المحلي الاجمالي . وقد ساهمت الاستثمارات الاجنبية الواردة بشكل كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في كل من البحرين وقطر وعُمان .

كذلك ساهمت هذه الاستثمارات بشكل اكبر في دعم برامج الخصخصة لهذه الدول الثلاث ، اذ يتبين في هذا الاطار الدور الايجابي الكبير للاستثمارات الاجنبية في اقتصادات كل من البحرين وقطر وعُمان مما تيسر ذلك نجاح الجهود الرامية الى استقطاب مزيد من الاستثمارات الاجنبية لهذه الاقتصادات ، بمعنى ادق ان الاستثمارات الاجنبية الواردة ساهمت في رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة الطاقة الانتاجية وهي في هذه الحالة خفتت من مصاعب التمويل فيما لو لم تكن هناك استثمارات اجنبية . ومن ثم حفزت النشاط الاقتصادي وأتاحت مستويات مناسبة من الاستثمار ، وهذا أمر اساسي لتحقيق النمو الاقتصادي .